البيان الصحفي الصادر عن مؤسسة فيتش Fitch Ratings
بشأن التـقييم الائتماني السيادي لدولة الكويت
(٢٤ يوليو ٢٠١٢)

أعلنت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings) تثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية لدولة الكويت عند المرتبة AA مع نظرة مستقرة لمستقبل ذلك التصـنيف. وأوضحت الـمؤسسة في بيان صحفي أصدرته بتاريخ ٢٤ يوليو٢٠١٢ بأن تصنيف دولة الكويت عند المرتبة AA تدعمه قوة الوضع المالي السيادي الخـارجي الـذي تُقدره المؤسسة عند نحو ١٩١% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١. وعـزت المؤسسة ذلك الأمر للفوائض الملموسة المسجلة سنويا منذ عام ١٩٩٩ التي نجمـت بدورها من الاحتياطيات النفطية الكبيرة التي تملكها دولة الكويت.

وتضيف المؤسسة أن الانكشاف على القطاع النفطي يجعل الكويت عرضـةً للتـأثّر بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط والتهديدات الإقليمية. وبالإضـافة لـذلك، تـذكر المؤسسة أن الصعوبات المرتبطة بتحقيق التوافـق السياسـي حالـت دون تنويـع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وتتوقّع المؤسسة استمرار التوتر بين أعضـاء البرلمـان والحكومة بما يحد من الإصلاح. من جانبٍ آخر، تشير مؤسسة فيتش فـي بيانهـا الصحفي إلى التحسن التدريجي في جودة الأصول لدى البنوك المحليـة، وعمـدت البنوك لبناء المخصصات مقابل القروض الضـعيفة، وتراجعـت القـروض غيـر المخدومة إلى ٧.٣% في عام ٢٠١١ بعد أن بلغت ١١.٥% في عام ٢٠٠٩.

وتضيف المؤسسة أن الجمود السياسي بلغ مرحلة جديدة وقد ينعكس على التصنيف الائتماني إذا لم تتم معالجته، حيث أنه يؤثر على فاعلية الحكومة. وفي المقابل، تشير المؤسسة إلى أن الانفتاح النسبي للمؤسسات السياسية في الكويت بالمقارنة بدول المنطقة يقلل مخاطر التوترات الاجتماعية. وتضيف المؤسسة بأن مخاطر حدث جيوسياسي مهم مثل المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي قد ينعكس سلبا على التصنيف. من جانبٍ آخر، فإن النجاح في زيادة تنويع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص والعمالة الوطنية في القطاع الخاص تُعتبر تطورات تؤثر إيجابا على التصنيف.